نبيل علي صالح
باحث من سوريا

قراءات

المذاهب الاسلامية الخمسة
تاريخ وتوثيق
(الإمامي. الحنفي. المالكي. الشافعي. الحنبلي)

تحظى مسألة التقريب بين المذاهب الإسلامية - التي تشكلت عبر عهود طويلة من الممارسة التاريخية الفكرية والاجتماعية والسياسية - باهتمام بالغ بين مختلف الاوساط والنخب الفكرية والثقافية العربية والاسلامية، ولاتزال هذه القضية - و ستبقى - حارة وساخنة بامتداد الايام وتقادم الزمن باعتبارها تمس اصل ومنتهى تطلع وغاية كل مسلم على هذه البسيطة.

ونحن نشعر بأن مسألة التقريب المطلوبة - كمقدمة ضرورية واساسية تمهد الطريق الشاق والطويل امام مسألة الوحدة الاسلامية - هي خيار المسلمين الذي يفرض على الفعاليات المختلفة في العالم الاسلامي، ان تتوافر على دراسته ووعيه بعمق ومسؤولية لتضع الركائز الثابتة والصلبة التي يمكن ان تصنع منها قاعدة فكرية وروحية وسياسية للوحدة، وان لاتكون مسألة التقريب مسألة خطاب انفعالي او حماسي يعيش في اجواء المجاملات والاستهلاك الشعبي.

ان المشكلة التي لاتزال قائمة بين المسلمين، في ما يتصل بمسألة التقريب والوحدة الإسلامية، هي انهم يتخاطبون ويتحاورون - اذا

تخاطبوا او تحاوروا ـ عن بعد من خلال التاريخ الذي يكتبه هذا الفريق عن الآخر وبالعكس.

من هنا كانت الحاجة الماسة الى مسألة اللقاءات الفكرية والعلمية العملية التي تتخذ معنى كبيرا واهمية ملحة في ضرورة ايجاد ساحة للتعارف، والتواصل، والتفاعل بين الأفكار والمعارف التي يحملها المسلمون في خصوصياتهم المذهبية، وللتفاهم على كثير من المشاكل ونقاط الخلاف التي يلتقون على حلولها وفهمها او يختلفون في حلولها، والتحضير لاجواء ومناخات حوارية عقلانية هادئة ومتوازنة يمكن ان تنتج لقاءات على اكثر من قضية، وتفاهماً على اكثر من مسألة من مسائل الخلاف والتباعد.

ضمن هذا السياق يأتي هذا الكتاب كمحاولة فكرية جادة على طريق بناء بعض اجواء الثقة والتقريب الواقعية، ومحاولة توليد واثارة نوازع اللقاء والحوار والتعارف بين المسلمين، وتقليص اسباب الوحشة والتباعد الروحي والعملي في ما بينهم.

والكتاب الذي بين ايدينا مؤلف من خمسة اقسام، خصص كل قسم منه للحديث الفكري والتاريخي عن مذهب من المذاهب الإسلامية. لذلك ستكون البداية باستعراض سريع ومكثف لمختلف اقسامه وبحوثه، ثم سنحاول تقديم رؤية تحليلية نقدية عامة موجزة لبعض طروحاته وافكاره.

المذهب الإمامي

يستعرض مؤلف هذا القسم الدكتور عبدالهادي الفضلي[1]، في بحثه هذا عن المذهب الامامي، الارهاصات الاولى لبداية نشوء وتكوّن وتطور مذهب اهل البيت(عليهم السلام)، محاولا اثبات اقدمية هذا المذهب الفقهي والعقائدي، ومؤكداً على ان التاريخ لنشأته بعامة، يعني ـ في الوقت نفسه ـ التاريخ لنشوء مذهب السنة كاتجاهين تشريعيين اطلق على الاول منهما ـ وهو منهج علي (عليه السلام) ـ (منهج النص)، وعلى

الثاني منهما - وهو منهج عمر - (منهج الرأي). ومعنى هذا - كما ذهب اليه الدكتور الفضلي - ان المفكرين المسلمين وقفوا من نصوص الكتاب والسنة، كمصدرين للتشريع الفقهي، موقفين هما:

١ - أن رأي بعضهم أن آيات القرآن الكثيرة، واحاديث الرسول (ص) الواردة في مجال التشريع وبيان الاحكام الفقهية وافية بذلك، ولا تحتاج معها لاضافة مصدر آخر اليها (مدرسة النص).

٢ - بينما ذهب آخرون الى عدم وفائها، والى حاجة الفقيه للرجوع الى مصدر آخر يضاف اليها (مدرسة الرأي)[٢].

بعد ذلك يقوم الكاتب باجراء مقارنة فكرية (عملية) بين المنهجين الفقهيين السابقين، فيعرض في البداية لبعض المسائل (حوالي ٢٠ مسألة) التي اخضعها بعض الصحابة لاجتهاد الرأي، حسماً للخلاف والجدل القائم في فهم معنى الرأي، وتحديد مفهومه، واطاره الخاص والعام.

وفي مرحلة تالية ينتقل الكاتب الى بسط ادلة مدرسة الرأي، ومناقشتها، ونقد ركائزها وقواعدها[٣].

يخلص المؤلف بعد ذلك الى نتيجة مفادها: ان الاختلاف في الدراسات الفكرية بين العلماء المسلمين بدأ في اطار الطابع العلمي في النقاش والحوار ثم تحول الى منهج علمي، فمدرسة علمية، فكان ما عرف بمدرسة اهل البيت (ع) ومدرسة الصحابة.. واستمر الوضع على هذا حتى عهد معاوية الذي كان مسؤولاً، بشكل مباشر، عن تحويل المدرستين الفكريتين السابقتين الى طائفتين: طائفة السنة وطائفة الشيعة[٤].

ينطلق الكاتب بعد هذا الى الاجابة عن تساؤل هام يتعلق باعتماد الامام زيد بن علي - في الكتاب المنسوب اليه (مجموع الفقه) - على مدرسة الحديث والرأي، وهو من فقهاء وعلماء آل البيت.. حيث يقف المؤلف موقفا سلبيا من الكتاب المذكور بسبب

منهجه الفقهي القائم على قواعد مدرسة الرأي والحديث معتبرا ان راوي الكتاب «أبا خالد عمرو بن خالد الواسطي» لم تثبت وثاقته[٥].

يعرض المؤلف بعد اجابته تلك لعاملين اساسيين ساهما مساهمة فاعلة احدهما في رفض الرأي، والآخر في قبول الرأي، هما: تدوين الحديث وروايته، والمنع من تدوين الحديث وروايته.

حجية المذهب الامامي

يعتمد الدكتور الفضلي في فهمه لادلة الاعتقاد بصحة المذهب الامامي على ركيزتين اساسيتين وهما: القرآن الكريم، والسنة الشريفة المروية عن طريق اهل البيت(ع)، وادلتهم هنا كثيرة.. وقد اكتفى الكاتب باستعراض ابرز واهم تلك الاحاديث: (الثقلين، الغدير، سفينة النجاة، الاثنا عشر....) ولاينسى الباحث «د.الفضلي» ان يلفت نظر القارىء الى ضرورة مطالعة بعض المدوّنات والكتب الاساسية السنية والشيعية التي اوردت بحوثاً كثيرة في صحة وحجية اسانيد الاحاديث السابقة[٦].

معتقدات المذهب الامامي

يقوم المذهب الامامي ـ في المشهور العام ـ على اصول عقائدية اربعة: ثلاثة منها يعتدّونها اصول دين وهي التوحيد والنبوة والمعاد. وواحد اصل مذهب، وهو الامامة بمعناها الخاص، الذي يعني الاعتقاد بامامة الائمة الاثني عشر.

وعلى طريق استعراضه للعقائد الاسلامية عند الاماميين يمر الكاتب، بشكل سريع، على بعض ما عرفت به الامامية واشتهرت مما له ارتباط معين بعقيدة التوحيد كنظرية البداء في علم الله تعالى، ونظرية الاختيار في ارادة الانسان، او مما له علاقة بقضية الامامة في امتدادها الرسالي في حركة الحياة كفكرة وعقيدة المهدي المنتظر(عج)، وكذلك فكرة التقية وضرورة استعمالها في بعض الظروف التاريخية السياسية الضاغطة[٧].

في نهاية بحثه يشير الدكتور

الفضلي الى نقاط اساسية يراها مكملة لعناصر الدراسة، بل وضرورية لاظهار حقيقة المذهب الامامي وهي:

١ ـ موقف الامامية الايجابي المثمر من الفرق الاسلامية[٨].

٢ ـ المراكز الرئيسية للمذهب الامامي، واهم مدارسه الفقهية والتشريعية والعلمية[٩].

٣ ـ اهم مراجع وتصانيف ومدونات البحث الفقهي والكلامي والعقائدي في الاسلام عند كبار الفقهاء والمحدثين والاصوليين الشيعة[١٠].

يخلص المؤلف الى تقديم تبويب عام ومشهور لموضوعات الفقه الاسلامي الامامي لدى معظم مراجع وعلماء الشيعة، ويعرض ـ في الوقت نفسه ـ لتجديد وتطوير هذا التبويب على يد الامام الشهيد السيد: محمد باقر الصدر (رض) الذي قدم تبويباً جديداً مغايراً لمنهجية التبويب الفقهي القديمة المعروفة من خلال تصنيفه لموضوعات التشريع والفقه الى اربعة اقسام:

١ ـ عبادات

٢ ـ اموال (خاصة وعامة).

٣ ـ سلوك خاص.

٤ ـ سلوك عام.

لكن، وبكل اسف، لم تمتد الايام بشهيدنا السعيد (قدس سره) لاكمال مؤلفه القيم «الفتاوى الواضحة» الذي تضمن التبويب السابق حيث هوى (رض) من على منبره شهيدا كريما وعظيما.

المذهب الحنفي

يقسم الدكتور محمد وفاريشي[١١] موضوعه عن تاريخ المذهب الحنفي الى ستة مباحث، يعطي في الاول منها لمحة موجزة عامة عن حياة مؤسس المذهب «النعمان بن ثابت بن المرزبان»، وطبيعة ظروف عصره، واهم شيوخه وتلامذته، ومكانته العلمية والتاريخية، وابرز آرائه العلمية والفقهية[١٢].

وفي المبحث الثاني يستعرض المؤلف اصول المذهب الحنفي التي

يراهـــا قـــائمة تاريخيـا على الاسس والمعطيات التالية:

١ ـ القرآن الكريم.

٢ـ السنة النبوية.

٣ـ الاجماع.

٤ـ قول الصحابي.

٥ـ القياس.

٦ـ الاستحسان.

٧ـ العرف[١٣].

امـــا في المبحث الثـالث الـذي حمل العنـــوان التـــالي (خصـــائص المـذهب الحنفي ومـا تفرد به) فيرى الكـاتب بـــأن للمـــذهب المـذكـور خصائص نوعية تميزه عن غيره وهي حسب رأيه:

١ـ شورية المذهب.

٢ـ امتزاج الحديث بالرأي.

٣ـ استقلاليته بمنهج خاص في اصول الفقه.

٤ـ اعتـداده بالفقـه الافتـراضي (محاولة التعرف على حكم الشيء او الـــواقعة قبل الـوقـوع، للعمل بهـذا الحكم عند اللزوم)[١٤].

وفي **المبحث الرابع** اراد المؤلف ان يعـــرض لأمـر ـ يصفـه بـالمهم ـ وهـو ان المـذاهب الفقهية الاسلامية ليست مجـرد آراء وافكـار ونظريات ظهـرت في يـوم من الايام على لسان آحـاد الناس، كما هو الشأن في كثير من المـذاهب القانونية او الاقتصادية او السيـــاسيـة او الاجتمـــاعيـة او الفلسفية او غيـــرهـــا من المـــذاهب البشرية الوضعية[١٥].

بعد ذلك يحاول الدكتور محمد اعطـاءنـا اشارات وتلميحات سريعة عن اهم مـا كان في المذهب الحنفي بعـد وفاة ابي حنيفة، نافيا ان يكون ـ هـذا الامتـداد والتوسع في المذهب الحنـفـي وفي كثيـــر من مفـــرداتـــه وعنـاوينـه ـ هو ذاته ما كان تركه ابو حنيفة عنـــد موتـــه. وهـذا مـا حـدا بالمـؤلف ان يمنهج **مبحثـه الرابع** كما يلي:

اولاً: امتحـان اصـول المـذهب الحنفي وفروعه عملياً.

ثانيـاً: ظهـور الفقهاء المجتهدين في المذهب.

ثالثـاً: ظهـور الفقهاء المرجحين في المذهب.

رابعـــاً: نشـأة القـواعـد الفقهية

الكلية في المذهب وتطورها.

وهنا يطرح المؤلف امامنا اكثر من مائة وخمسين قاعدة فقهية وردت في كتاب «الفرائد البهية في القواعد والفوائد الفقهية» للشيخ محمود حمزة (مفتي دمشق في عهد السلطان عبد الحميد)، وذلك للدلالة العملية على تطور القواعد والابنية الفقهية الحنفية، معتبراً انها تشكل عماد الفقه واساسه[١٦].

خامساً: صياغة الفقه الحنفي على وفق التقنيات الحديثة.

سادساً: تطور منهج الاستدلال والعرض الفقهي في العصر الحالي.

سابعاً: نماذج من تطور المذهب الحنفي مراعاة لاختلاف البينات وظروف الحال[١٧].

وفي **المبحث الخامس** الذي يتضمن لمحة سريعة عن انتشار وذيوع هذا المذهب، يتعرض المؤلف الى العوامل التي ساعدت وساهمت - بحسب رأيه - في انتشار المذهب[١٨].

أما **المبحث السادس والاخير** فقد افرده المؤلف للاشارة الى اهم المصادر الفقهية الاصولية المعتمدة في المذهب الحنفي[١٩]، و بيان قواعد الترجيح و مصطلحاته عند الاختلاف في الروايات[٢٠].

المذهب المالكي

قسّم الشيخ محمد سكحال الجزائري[٢١] محوره البحثي التاريخي عن الامام مالك الى ستة فصول رئيسية، وبنى كل واحد منه على مباحث عدة..

ففي **الفصل الاول** يقدم لنا المؤلف نبذة سريعة ومختصرة عن حياة مؤسس المذهب «الامام: مالك بن أنس»، وعصره، وشيوخه، وتلامذته، ويعطي اشارات عامة لبعض اشهر آرائه الفقهية[٢٢].

وفي **الفصل الثاني** من هذا القسم (وهو بمثابة مركز البحث وقلبه) يتعرض الكاتب للاصول الفقهية العامة التي يتقوم بها المذهب المالكي، ممهدا لذلك باستعراض تاريخي مقتضب عن كيفية نشأة هذا المذهب.

يعتبر الباحث في هذا الفصل ان

الاصول العامة للفقه الاسلامي لاتختلف بين المذاهب المتبعة بالنسبة لمصادر التشريع الاربعة: (الكتاب والسنة والاجماع والقياس) وانما وقع الخلاف - برأيه - في كيفية الاستثمار والاستفادة من هذه الأصول، وفي الادلة التبعية الاخرى.

ويعتقد المؤلف هنا ان مذهب مالك يمتاز عن غيره من المذاهب بخصيب قواعده الفقهية العامة والخاصة التي ضمنت في مصنفات، وعبرت عن الخطط الاجمالية لفقه المذاهب.. واما الادلة التي بنى عليها مالك مذهبه واجتهاده الفقهي فهي كما يقول المؤلف:

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ السنة وشروط العمل بها عند المالكية.

٣ ـ الاجماع او التحقيق في مسألة اجماع اهل المدينة.

٤ ـ القياس.

٥ ـ الاستحسان.

٦ ـ عمل اهل المدينة.

٧ ـ المصالح المرسلة.

٨ ـ سد الذرائع.

٩ ـ مذهب الصحابي.

١٠ ـ مراعاة الخلاف[٢٣].

اما في **الفصل الثالث** فقد سجل الكاتب اهم خصائص ومميزات المذهب المالكي، عارضا فيه - بشكل عام - للترتيب الفقهي للموضوعات والمصطلحات الاصولية المستخدمة، وعلم التوثيق المالكي، والقرائن الموجودة عند المالكية[٢٤].

وفي **الفصل الرابع** يتناول المؤلف تطور هذا المذهب من خلال الادوار التي دخل فيها (نشأته، تدوينه، الاختصارات الفقهية، دور الجمود والضعف)[٢٥].

وفي **الفصل الخامس** يسجل الكاتب اسماء اهم المراجع والمظان الفقهية التاريخية المعتبرة في المذهب والخاصة بآيات الاحكام (احكام القرآن، واحاديث الاحكام، ومراجع الفقه المجرد)[٢٦].

وطالما أن البحث، اساساً، ذو بعد تاريخي لاينسى المؤلف - في **الفصل السادس** والاخير من هذا القسم - ان يعرض لانتشار المذهب

المالكي وامتداده الى بعض البلدان العربية والاسلامية[٢٧].

المذهب الشافعي

في هذا القسم من الكتاب الخاص بالامام الشافعي ومذهبه الفقهي، يقدم لنا الدكتور وهبة الزحيلي[٢٨] اضاءات تاريخية مكثفة وغنية عن مؤسس المذهب، وخصائص المرحلة الزمنية التي عاصرها، وطبيعة مذهبه الجديد في مصر، كما ويُطْلِعنا على مجموعة من آرائه الفقهية المستحدثة، ويعدد - في السياق نفسه - اسماء بعض شيوخه، واساتذته، وتلامذته، مظهراً تأثيره في نهج التفكير الاسلامي في مقاومته للفكر الاعتزالي قديماً، والفكر العلماني حديثاً، وتبيانه منهج البحث عن المعرفة عند العلماء المسلين، واعتباره اساسا لاصول الفكر العالمي بصورة عامة[٢٩]. بعد ذلك يتناول الكاتب الاصول العامة للفقه الاسلامي وفق التصور والرؤية الفكرية الشافعية (الكتاب، والسنة، والاجماع، وقول الصحابي، والقياس..) معتبراً ان الامام الشافعي قد اسس علم اصول الفقه على قواعد واضحة، ومنهج معروف يتميز به عن غيره بالجدة، والاستقلالية، والوضوح،[٣٠] وشدة التزامه بالضوابط الفقهية والقواعد الكلية، والاحتياط في الدين، وتمحيص الاحكام الشرعية، والتدقيق في جميع الآراء والاقوال الفقهية..الخ[٣١].

اما الخصائص الاساسية لهذا المذهب، وما انفرد به فقد اوضحها المؤلف في النقاط التالية:

١- بناء الفقه على الاصول[٣٢].

٢ - الجمع بين فقه الحجاز وفقه العراق، أو بين مدرسة الحديث ومدرسة الرأي[٣٣].

٣ - التزام القياس ورفض الاجتهاد بالرأي[٣٤].

٤ - العمل بظواهر الشريعة[٣٥].

اما ما تبقى من هذا البحث الموجز في استعراضه «التاريخي - الفقهي» فقد خصصه المؤلف للحديث عن:

١ - تطور المذهب الشافعي بعد وفاة الامام الشافعي[٣٦].

٢ ـ المراجع الفقهية المعتبرة في المذهب[٣٧].

٣ ـ انتشار المذهب الشافعي في العالم الاسلامي، مع اظهار الاسباب الموضوعية والشخصية الموجبة ـ برأي الكاتب طبعا ـ التي ساعدت على انتشاره وتوسعه[٣٨].

٤ ـ صفات الشافعي العقلية والعلمية والدينية والاخلاقية[٣٩].

٥ ـ الشافعي مجدد القرن الثاني[٤٠].

المذهب الحنبلي

اعد الدكتور اسامة الحموي[٤١] بحثه التاريخي هذا ضمن ستة مباحث رئيسية، اتبع فيها ـ كما يظهر ـ الاسلوب المنهجي نفسه الذي سار عليه الباحثون في الاقسام السابقة.

ففي **المبحث الاول** من هذه الدراسة يتحدث الدكتور الحموي عن المذهب الحنبلي معرفا بمؤسسه الامام احمد بن حنبل (مولده، نشأته، معيشته)، واسماء بعض اساتذته، وتلامذته، ومستعرضا لبعض آرائه في العقائد، والسياسة، ومكانته في الفقه والحديث[٤٢].

في **المبحث الثاني** يتعرض الكاتب لاصول الفقه عند الامام احمد من خلال اعطاء وصف تمهيدي عام وشامل للفقه الحنبلي، مع تعداد وذكر اهم اصول وخصائص الاستنباط الفقهي عنده.

وهي كما يوردها المؤلف:

١ـ الكتاب والسنة (النصوص).

٢ـ السنة.

٣ـ فتوى الصحابي.

٤ـ فتوى التابعي.

٥ـ الاجماع.

٦ـ القياس.

٧ـ الاستصحاب.

٨ـ الصالح.

٩ ـ الذرائع[٤٣].

اما **المبحث الثالث** فيدور حول خصائص المذهب الحنبلي وما تفرد به من مزايا وسمات خاصة.

وعن تطور المذهب الحنبلي حدثنا المؤلف في **مبحثه الرابع** معتبراً أنّ هذا المذهب ـ الذي اخذ

بالمصالح المرسلة **وبالذرائع** والاستصحاب وعمل بها، فكان ذلك احد أسباب نجاحه وتطوره وخصوبته - من اوسع المذاهب الفقهية في اطلاقه الحرية التعاقدية بسبب اخذه بمبدأ الاستصحاب، واصل الحل العام في الاشياء، ما لم يرد دليل من النصوص على المنع[٤٤].

اما **المبحث الخامس** فقد خصصه الكاتب للحديث عن الانتشار القليل للمذهب الحنبلي بسبب تشدد اصحابه في التطبيق، وابتعادهم عن السلطان والولاة، ايثارا لجانب التعلم والتدريس، وبعدا عن مواطن الفتن[٤٥].

ينهي المؤلف عرضه التاريخي السابق بذكر سريع لاهم المؤلفات والمراجع والكتب المعتمدة في هذا المذهب[٤٦].

رؤية نقدية تحليلية عامة

مع نهاية مراجعتي لهذا الكتاب - الذي ازعم بأنه يشكل بادرة فكرية طيبة، لها اثر روحي بالغ وكبير - أراني مضطرا الى تسجيل بعض النقاط النقدية الضرورية تعليقا على جملة الافكار التي طرحت في سياق البحث ككل.

النقطة الاولى:

يشكل الكتاب - في عقيدتي - محاولة اولية جادة وجريئة في البحث الفكري التاريخي، واضافة معرفية نوعية للفكر الاسلامي الاصيل الخاص بالتقريب بين المذاهب الإسلامية، كما وانه يؤسس - رغم التحفظات الفكرية والتاريخية التي يمكن ان تسجل عليه - لمرحلة جديدة من النشاط والفعالية الثقافية المطلوب العمل عليها - حالياً ومستقبلاً - في ما يتصل بضرورة تقليص الهوة الواسعة والتباعد القائم بين مفكري ومثقفي وعلماء المذاهب الاسلامية، ومحاولة ازالة الالتباس وسوء الفهم التاريخي والمعرفي الراسخ والقابع بقوة في داخل الذهنية الفكرية الاسلامية، شيعياً وسنياً على حد سواء. ونعتقد أنّ اللقاءات العامة والخاصة (في ندوة فكرية، او في تأليف كتاب... الخ) بين القيادات والفعاليات وبقية

افراد الامة من المذاهب المختلفة يمكن ان تساهم مساهمة فاعلة وكبيرة في تذويب الجليد، وتوضيح بعض معالم الصورة الحسنة والايجابية، وازالة الغموض القائم، وتقريب وجهات النظر، وتأليف القلوب، ومدّ جسور الثقة، وقيام الاحترام المتبادل بين المدارس والمذاهب الفقهية الاسلامية.

انني اتصور انه من الضروري جدا في عصرنا الراهن - الذي تواجه فيه امتنا الاسلامية تحديات سياسية، وفكرية، واقتصادية، واعلامية خطيرة تحاول ان تربك كيانها واستقلالها، وتُسْقط وجودَها وتلغي ثقافتها وحضارتها وقوة تأثيرها التبليغي الحيوي والاصيل - ان يتكامل المفكرون والمجتهدون والعلماء المسلمون في اعمالهم وطروحاتهم الثقافية والفقهية من اجل تقريب المضمون الاسلامي الى وجدان الاسلام، وترتيب عناوينه الفكرية والثقافية الحضارية ومفرداته الاجتماعية لتركيز القاعدة الفكرية الواحدة في خط التنوع، فلا تكون لدينا عدة اسلامات، كما يحاول البعض من اصحاب التيارات العلمانية الحديث عنه، بل ان يكون هناك اسلام واحد في الفكر والروح والالتزام والممارسة، لاتختلف عناوينه في خطوط الفكر والواقع الا ببعض التفاصيل التي لاتمس الخط العام، لأن الاختلافات الكبيرة والواسعة قد تؤدي - كما ادت - الى احداث ارتباك وخلل وفوضى في حركية التصور الاسلامي الروحي والمفاهيمي في وجدان الانسان المسلم، ولاسيما عندما تختلط مقاييس الخطوط العقيدية في ماهو الايمان والكفر.. وقد استفاد الاستكبار العالمي - وبعض مواقعه الحليفة له في المنطقة - من هذا الواقع اللاوحدوي المأساوي المرير الذي يزداد انقساما وتفسخا يوما بعد يوم في طبيعة التمزق الوجداني المذهبي، او عقلية النزاع المتجذرة في العمق اللاواعي من ذهنيتنا، والتخلف الثقافي والسياسي والاجتماعي في التصور والحركة والامتداد ونسيج العلاقات الخاصة

والعـامة، فعمل على تحريك واثـارة القـلاقل، والمشـاكل، والخـلافـات المـذهبية حتى بين اتبـاع المـذهب الواحـد الى درجة التقاتل والتذابح - كمـا يحـدث الآن في افغانستـان - وتعقيـد العلاقـات الحركية وايصالها الى مستوى القطيعة ونقطة اللاعودة، حتى لم يعـد لدينـا عـالم اسـلامي متكـامل بالمعنى السياسي او الفكري الذي يمكن ان يلتقي عليه المسلمون - من شتى المذاهب - على قضاياهم الحيـويـة، وتطلعـاتهـم الثقـافية، واوضـاعـهـم السيـاسـيـة في كل عـلاقـاتهم الـواقعية ببعضهم. ولعل البيت الشعـري التـالي يعبـر اصـدق تعبيـر عن الـواقع الاسـلامي ماضيـاً وحاضراً، واخشى ان اقول مستقبلاً:

وتفرقوا شيعاً فكل قبيلة

فيها امير مؤمنين ومنبر

انني لا اريـد ان ارسم امـامكم صـورة سـوداوية عن واقع الحـال العربي والاسـلامي، ولكنهـا الحقيقة الـواقعية التي يجب ان نعتـرف بهـا ونقـر بوجودها رغماً عنا. فالاعتراف بالـخـطـأ فـي الـواقع فضيلة، لكن الفضيلة الاكبـر تكمن في محاولة رفع هـذا الخطأ وازالة السلب قولاً وفعلاً من خـلال دراسة الـواقع التـاريخي بـروح منفتحة وعلمية ومـوضـوعية بعيـدا عـن الانفعـال والتعصب للمبادىء والاشخاص.

وانـا اعتقـد أنّ أولَ شـرط للدخـول الى الواقع الحقيقي الشامل - فـي مـا يتـصـل بقضيـة التقـريب والـوحـدة بين المسلمين - هـو في احداث اختراق من زاوية التاريخ. اي القيـام بخرق تاريخي نوعي، التاريخ كلـه بسلبياته وإيجابياته،خيره وشره، وتجنب النظرة الانتقائية التي تحاول اجراء عمليات انتقاء لحظات قصيرة متـألقة من التاريخ، مع اغفال مقصود لقـرون طويلة من التخلف، والظلم، والظـواهـر الخـلافية المستحكمة والمستديمة.

النقطة الثانية:

لقـد لاحـظـتُ - من خـلال متابعتي للكتاب - وجود اتجاه سائد لـدى العلمـاء البـاحثين الخمسة جميعهم، في اظهـار وتبيـان وجـاهة ونصـاعة مبـادىء التـاريخ الفقهي

للمـذاهب الاسلامية واشخاصها الذين تسمّت المذاهب باسمهم مع تغافل شبه كامل - عدا بعض المحاولات الجريئة - عن البعد التاريخي الاجرائي الواقعي في طبيعة المعالجات النظرية والمبدئية التاريخية الموضوعية، وقد يصل الامر - في بعض الاحيان - الى حد تغييب كامل للواقع بكل اثقاله، وقيوده، وعوائقه، ووزنه، الامر الذي يؤدي الى تضييع الامكانيات، وهدر الطاقات والمواهب.

ان امتلاك الباحث قدرة وارادة فكرية وعملية واعية على التعاطي الايجابي مع واقعه التاريخي - الذي يعمل على دراسته وتحليله والتنقيب فيه - يكسب دراسته وعياً وامتداداً وتجذّراً في ساحة الواقع، من خلال الربط المنطقي الموضوعي المنتج بين المثال والواقع، والتعامل مع التاريخ بواقعيته، وجدلياته، وقوانينه وارتباطاته العلية والمعلولية، ومتطلباته - فكرا ومسلكا - والا فان الافق مغلق والطريق مسدود، او ربما تقودنا - ان فتحناها بقوة - الى الفصل البائن والخطير بين مَثَلٍ اعلى منتظر لانملك بلوغه؛ لانه خارج ارادتنا البشرية المحدودة، وخارج التاريخ، وبين واقع نسبي شائك لانملك القدرة الكافية للتحكم بمساراته، لان فكرنا المستقبلي يجد حرجا في التعامل مع آلياته الواقعية، فنبقى نعيش على هامش التاريخ ليحتله الآخرون.

اننا لانريد لكتاباتنا التاريخية - خصوصا في مجال الفقه العملي - ان تعمل على كتابة التاريخ من خلال الرؤية الساذجة التي تعتقد ان بوسعها حل خلافات التاريخ بطريقة النوايا الحسنة، والارادة الطيبة، والبلاغة اللغوية الانشائية، كما اننا - في الوقت نفسه - لا نرغب في ان تكون، تلك الكتابات، مجرد بيانات تاريخية مثالية تعيش خارج نطاق الزمان والمكان، تماما كما حدث مع كثير من الأخوة الباحثين في الكتاب المذكور، بل يجدر بنا ان نفكر بعقلية تاريخية قريبة الى واقع الانسان النسبي. نفكر بأن التاريخ الثقافي والسياسي المعقد - الذي عايشناه

في تجاربنا السابقة ولايزال قائما حتى اللحظة في طبيعة الجدل التاريخي الدائر بين علماء المسلمين في مذاهبهم المتعددة ـ قد يكون ناتجا عن فقدان الروحية الحوارية الواقعية في فهم التاريخ بفكره، ومعارفه، واشخاصه، وتياراته.. لأن هذه الروحية هي من اهم وسائل اكتشاف الحقيقة بالتعاون مع الآخر الذي هو انت او انا، وذلك بالاستماع ـ لا السمع ـ الى وجهة نظر التاريخ الذي نريد معالجته او نقده ودراسته، بفكر منفتح، وعقل بارد. وكذلك القيام ـ من خلال هذه الروحية باجراء بحوث ودراسات تاريخية وفقهية مقارنة جادة كمحاولة علمية عملية يمكن ان تساهم في احتواء آثار واخطار الخصومات والنزاعات المذهبية التاريخية، وازالة سوء الفهم، كما قد تكشف عن سلامة القصد وصحة المبنى، واستقامة الادلة، وتصويب المسارات. وحينئذ يمكن اكتشاف مدى اصالة وصحة الدليل، وهذا بدوره يسهم ـ بصورة واعية ـ في التآلف والاحترام الروحي والفكري المتبادل.

اننا ندعو الجميع الى دراسة التاريخ بأفكاره ومبادئه، واشكالياته كلها من موقع الفكر، والعقل، والروح المستقلة والواعية، والتحلل من الجمود الذهني والتقوقع الطائفي. وهذه ـ لعمري ـ مهمة ومسؤولية رسالية اسلامية جسيمة، تحتم على المعنيين بالشأن والتاريخ الاسلامي استثمار المواهب، وتوظيف الطاقات، وتحشيد القدرات لابراز المعارف والآراء النضيجة والعميقة لمواجهة التحدي الكبير على مستوى التاريخ والفكر والعقيدة والتشريع.

نحن نريد ان نفكر بوعي لا ان نجعل التاريخ السلبي يفكر لنا، ويتحكم بمصائرنا، وادوارنا الرسالية الراهنة والمستقبلية. وعندما نقول ذلك فاننا نؤكدها ـ للمرة الالف ـ نحن لانختزن في داخلنا اية عقدة فكرية او نفسية من التاريخ ولا من اشخاصه، بل ـ على العكس من ذلك ـ نحن نحترم التاريخ المشرق

والشخص الذي يكون عنوانا ورمزا كبيرا **واعيا لجماليات تاريخه، ولفكره ورسالته الاسلامية الصحيحة،** ونقدّسه عندما يتماهى ويذوب ـ بوعيه المنفتح، وفكره العقلاني، وارادته الواعية ـ في داخل رسالته.. ليعبر اصدق تعبير عن قيمه والتزاماته الرسالية الحقيقية. وهذا هو القرآن الكريم ـ كتابنا المقدّس الذي نُجِلّ ونُكْبِرُ ـ قد مارس عملية النقد الموضوعي الهادف لكل تجارب وافكار الامم السابقة وبخاصة الماضي الذي كانت تعيشه امتنا الاسلامية.. وهو تأكيد ودرس لنا ان نبقى في حالة انفتاح فكري متحرك، وتوجيه للجيل الحاضر بضرورة ان يكسب فكره ومعارفه بنفسه **(تلك امة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون)**[٤٧].

لذلك علينا ـ كمسلمين رساليين ـ ان نواجه خلافاتنا، وننقد اوضاعنا السلبية المتخلفة من موقع الفكر لا من موقع الذات. اي ان نكون موضوعيين في تناولنا لمسألة النقد وفضّ النزاعات والخلافات الفكرية، والاشباكات التاريخية، لأن الذات ـ عندما تفرض نفسها على الفكر ـ تطغى عليه فلا يستطيع ان يتحرك بحرية عند ذلك من الناحية الذاتية او من الناحية العملية.

النقطة الثالثة:

هناك حقيقة تاريخية موضوعية حاول بعض الباحثين في الكتاب اغفالها، والبعض الآخر تقصّد نفيها عن مذهبه، وهي ان مذاهب اهل السنة والجماعة عموما قد نمت وترعرعت في ظل نعيم السلطة السياسية، وتغذت بطعامها وشربت من مائها، كما يقولون، وقد ادى ذلك الى سعة انتشارها، وفرضها على الجماهير المسلمة من خلال تولي رموزها، ودعاتها، والمؤمنين باجتهاد اصحابها لمناصب سلطوية وحكومية كان اهمها منصب الافتاء والقضاء.[٤٨]

لقد كانت السلطات السياسية في العهود التاريخية الاسلامية الماضية (والحاضرة ايضا) تتدخل لنصرة هذا المذهب او ذاك، وتقف الى جانبه بقوة السلاح والحديد والنار، لذلك

كان انتشار هذه المذاهب، وسعة الاقبال عليها لايعبر، بالضرورة، عن القوة الروحية الذاتية الكامنة في داخل البنية الروحية والفكرية للمذهب نفسه، بمقدار مايعبر عن قوة تدخل وانخراط السلطة السياسية في نصرة المذاهب وانتشارها.

وقد اوضح الكتّاب الكرام ـ في بحوثهم السابقة عن المذاهب الاسلامية ـ ان مذاهب اهل الجماعة والرأي كانت تختلف في القوة والانتشار، لكنهم لم يدرسوا اسباب ذلك بموضوعية وحياد. فقد رأينا ان المذهب الحنفي هو اكثر المذاهب انتشارا، واعظمها اقبالا، لقوة انصاره ومؤيديه، وكثرة دعاته ومبلغيه، ولعل الفضل الاساسي في ذلك كان يعود الى القاضي ابي يوسف «قاضي قضاة الدولة العباسية»، فهو ناشر المذهب وداعيته الاساسية، او مؤسسه الفعلي ـ اذا صح ذلك تاريخيا ـ، وقد كان هذا القاضي مقربا من الخلفاء، ومقولا جدا عندهم، ولايشاركه في منزلته احد. لذلك كانت له تأثيرات قوية جدا في عملية نشر المذهب الحنفي، حتى انه كان لايولّي قاضيا الا من انتسب الى مدرسة ابي حنيفة، واستمر في نشر مذهبه في جميع الاقطار والامصار، حتى اصبح هذا المذهب هو المذهب الرسمي للدولة.

والامر نفسه حدث مع مالك بن انس الذي اعلنته الدولة العباسية مفتيا لها. وقد نودي عليه، غير مرة علناً، الا يفتي الناس الا مالك.[٤٩]

اما **المذهب الشافعي** فقد ارتبط انتشاره بكثير من المدارس النظامية الحكومية الرسمية التي تبنتها الدولة لتدريسه واشهرها نظامية بغداد، وقد تخرّج منها كبار فقهاء وعلماء الشافعية.

ويبدو الامر مختلفا بالنسبة **للمذهب الحنبلي**، الذي كان اقل المذاهب الاسلامية انتشارا نظرا لخشونة اصحابه، وافراطهم في اشعال الفتن والاضطرابات المذهبية والطائفية هنا وهناك، فهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وفق رؤيتهم وعقيدتهم الخاصة. اضافة الى تأخر هذا المذهب في تكوينه

ونشأته وتكامله، كما لم يعترف كثير من العلماء بكون احمد بن حنبل فقيها اصولياً، وانما عرف لديهم كمحدث فقط، لذلك لم يجرؤ اصحابه للتقدم الى مناصب القضاء والافتاء الرسمي عند الدولة، ولم تعرض الحكومات عليهم هذه المناصب الا في سنين متأخرة، كانت المذاهب الفقهية الاخرى قد سبقته وانتشرت واستحوذت على الجمهور العريض في تقليده لها، والتزامه بمسلكها الفقهي.[٥٠] وفي العصور المتأخرة انطلق هذا المذهب بقوة على يد «محمد بن عبدالوهاب النجدي» بعنوان جديد هو **«السلفية»**، قامت سلطات نجد الحاكمة في السعودية بدعمه، وتقويته، وصرفت عليه اموالا طائلة لنشره، وبعث كتبه والدعوة اليه. طبعاً لن ننسى دور ابن تيمية في القرن السابع الذي تدارك هذا المذهب بعد ان قل اتباعه وكاد يندرس.

اذا.. نستنتج ان السلطات الحاكمة على طول المسار التاريخي الاسلامي قامت بصناعة وتفصيل اكثرية المذاهب، ودعمها، وتقويتها، وفرض اتباعها على المجتمع المسلم، والوقوف الى جانب (تأليب) بعضها ضد البعض الآخر، حتى ان هذه الحكومات نفسها قد منعت الاجتهاد، واغلقت ابوابه وسدت منافذه، وجعلته حكرا على من مضى «السلف». كما وفرضت على «الخلف» التقليد، والامتثال، والطاعة العمياء، وحفظ مسائل واجوبة هؤلاء الائمة من السلف.

وهناك ملاحظة هامة تتعلق بالحديث السابق حول علاقة السلطات السياسية الحاكمة بالمذاهب الاسلامية لأهل الجماعة؛ وهي اننا عندما نتحدث عن العلاقة بين السياسة[٥١] والمذهب فاننا لانتحدث عن مسألة تسييس هذا المذهب ضد المذهب الآخر ليقمعه ويلغيه، وهذه مشكلة قائمة وموجودة على مستوى الواقع السياسي والاجتماعي. ونحن - في هذا المجال - لانقف موقفا سلبيا من حكم اية جماعة تتبنى - باقتناع

ووعي كاملين - مذهباً معيناً بذاته، لأنّ معنى ذلك هو حكم الاسلام في هذا البلد ولو بطريقة معينة، ولكن علينا هنا ان ندخل في عملية توعية وترشيد هذه الجماعة، وتوجيهها بأن تكون للمسلمين جميعا، ولاتحاول فرض عصبيتها المذهبية على الواقع الاسلامي كله.

النقطة الرابعة:

من المعلوم بالنسبة للجميع ان للتاريخ في حياة كل شعب او امة - تريد ان تتطور وتتقدم في المسيرة الحضارية المتصاعدة - دوره الحيوي والحركي الهام في نموها، وتقدمها، وتطورها، وخلودها في مدى الزمان كله، كونه يمثل نقطة الانطلاق الاساسية في عملية البناء الحضاري لامتنا الاسلامية في معركتها الحاسمة ضد مواقع التخلف والانقسام الروحي والمفاهيمي. لكن التاريخ المعني بهذه الحقيقة هو التاريخ الذي يجنب الامة كثيرا من المزالق، والمخاطر، والاخطاء، والتجارب المرة، بما يقدمه لها من تجاربها الماضية في مراحل نموها الاولى، وما تختزنه - تلك التجارب - في داخلها من دروس عملية كثيرة مفيدة، تستطيع ان تضع يديها - من خلال ذلك - بوعي على مواقع الضعف، ومراكز القوة في شخصيتها، وفكرها، ورسالتها التي عاشتها في تلك الادوار.

وهناك يكون الطريق اكثر وعياً، واشراقاً، وارحب آفاقاً وامتداداً في ساحة الحياة مما لو انطلقت - تلك الامة - فيه على غير هدى التاريخ. لكن ذلك لايمكن ان يتحقق او يتحرك عملياً على الطريق الصحيح ليكتب له النجاح والتوفيق الا باجراء دراسة واعية لتاريخنا الماضي - برموزه، وعناوينه وافكاره وشخصياته - دراسة استقرائية غائية تؤمن بضرورة تنقية اجوائنا التاريخية من التراكمات الذاتية والشعاراتية في اطار التعامل معها بلغة المنطق والعقل (لكل ظاهرة سببها الطبيعي).

وهذه امنية موضوعية واقعية كنا نتمنى لكتابنا الموسوم لو انه اخذ بها والتزمها - تاريخا وتوثيقا - لا ان يكون مجرد بيان سردي تاريخي على طريقة قصص وروايات التاريخ الماضي.

الهوامش:

* – صدر الكتاب عن مركز الغدير للدراسات الاسلامية، بيروت، لبنان ط:١، ١٩٩٨. وقد قام باعداده كل من الدكتور: عبدالهادي الفضلي، الدكتور: محمد وفاريشي، الأستاذ: محمد سكحال الجزائري، الدكتور: وهبة الزحيلي، الدكتور: اسامة الحموي.

١– مفكر و فقيه من العربية السعودية.

٢ – الكتاب ، ص:١٧

٣ – الكتاب، ص: ٤٩ – ٦٣

٤ – الكتاب، ص:٦٤–٦٥

٥ – الكتاب، ص:٦٦

٦ – الكتاب، ص:٧٧ – ١٠٦

٧ – الكتاب، ص:١١٤ – ١٣٨

٨ – الكتاب، ص:١٣٨ – ١٣٩

٩ – الكتاب، ص:١٣٩– ١٥٥

١٠ – الكتاب، ص:١٥٥ – ١٧٩

١١– استاد في كلية الشريعة بجامعة دمشق.

١٢ – الكتاب، ص:١٩٧–٢٤٨

١٣ – الكتاب، ص: ٢٤٩ – ٣٠٠

١٤ – الكتاب، ص:٣٠١ – ٣١٠

١٥ – الكتاب، ص: ٣١١ – ٣١٢

١٦ – الكتاب، ص: ٣١٦– ٣٢٦

١٧ – الكتاب، ص: ٣٣٠ – ٣٣٣

١٨ – الكتاب، ص: ٣٣٥ – ٣٤١

١٩ – الكتاب، ص: ٣٤٣ – ٣٦٠

٢٠ – الكتاب، ص: ٣٦١ – ٣٦٣

٢١ – من علماء دمشق.

٢٢ – الكتاب، ص:٣٧١ – ٣٨٠

٢٣ – الكتاب، ص:٣٨١ – ٤٢٢

٢٤ – الكتاب، ص:٤٢٣– ٤٣٤

٢٥ – الكتاب، ص:٤٣٥–٤٦٦

٢٦ – الكتاب، ص:٤٦٧ – ٤٧٣

٢٧ – الكتاب، ص:٤٧٥ – ٤٨٢

٢٨ – رئيس قسم الفقه الاسلامي ومذاهبه في كلية الشريعة بجامعة دمشق.

٢٩ – الكتاب، ص:٤٩١–٥٠٦

٣٠ – الكتاب، ص:٥١٠–٥٢١

٣١ – الكتاب، ص:٥٢٢

٣٢ – الكتاب، ص:٥٢٢ – ٥٢٥

٣٣ – الكتاب، ص:٥٢٦– ٥٢٨

٣٤ – الكتاب، ص:٥٢٨ – ٥٣٠

٣٥ – الكتاب، ص:٥٣٠ – ٥٣٢

٣٦ – الكتاب، ص:٥٣٣–٥٣٦

٣٧ – الكتاب، ٥٣٦–٥٤١

٣٨ – الكتاب، ص:٥٤١–٥٤٥

٣٩ – الكتاب، ص:٥٤٩– ٥٥٧

٤٠ – الكتاب، ص:٥٥٧ – ٥٥٨

٤١ – استاذ في كلية الشريعة بجامعة دمشق .

٤٢ – الكتاب، ص:٥٦٩–٥٨٨

٤٣ – الكتاب، ص:٥٨٩ – ٦٠٤

٤٤ – الكتاب، ص:٦٠٥–٦٠٦

٤٥ – الكتاب، ص:٦١١

٤٦ – الكتاب، ص:٦١٣–٦١٨

٤٧ – الكتاب، البقرة:١٣٤

٤٨ – يؤكد شاه ولي الدهلوي في كتابه (حجة الله البالغة، ج:١، ص:١٥١): «ان اي مذهب كان اصحابه مشهورين، واسند اليهم القضاء والإفتاء، واشتهرت تصانيفهم بين الناس، ودرسوا درسا ظاهرا انتشر في اقطار الارض، ولم يزل ينتشر كل حين. واي مذهب كان اصحابه خاملين، ولم يولوا القضاء والافتاء، ولم يرغب فيهم الناس اندرس بعد حين».

٤٩ – راجع كتاب: اسد حيدر، الامام الصادق والمذاهب الاربعة ١/١٦٧، نقلاً عن تذكرة الحفاظ ١/٣٠٦.

٥٠ – راجع: تاريخ العلامة بن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت: ١٩٩٣، ٣/٨٠٣.

٥١ – نقول هنا: ان مسألة السياسة اساسية ومركزية في الاسلام، لانها تتعلق بقضية ومبدأ وقيمة العدالة التي ينطلق بها الاسلام في تشريعاته ومبادئه الفردية والجماعية كلها، ويجب ان يكون العنوان الحاكم سياسة العدل مع النفس، والعدل مع الله، والعدل مع الناس ومع الحياة.